محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة

* د/ طارق أحمد بهاء الدين

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة، إستخدم الباحث المنهج الوصفى " الدراسات المسحية". يتمثل مجتمع الدراسة فى العاملين بالإدارات العامة بوزارة الشباب والرياضة بوزارة الشباب والرياضة والبالغ عددهم (٨٤٨) ثمانى مائة وثمانية وأربعون فرد، وقام الباحث بإختيار العينة بالطريقة الطبقية العشوائية من بعض الإدارات قوامها (٢٥٠) مائتان وخمسون فرد بنسبة مئوية قدرها (٢٩،٤٨%) من مجتمع الدراسة ككل. إستخدم الباحث (٢) إستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات بهدف التعرف على مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى و مستوى ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة، كانت أهم النتائج التى توصل إليها الباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة وفى إتجاه عدم تطبيق الأمن المعلوماتى، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة، قلة الممارسات التى تقوم بها وزارة الشباب والرياضة للحد من الفساد المالى، هناك بعض الممارسات التى تقوم بها وزارة الشباب والرياضة للحد من الفساد الإدارى، يسهم تطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة، الوصل إلى محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.

* مدرس بقسم الإدارة الرياضية- كلية التربية الرياضية- جامعة المنيا. tarekbahaa2000@yahoo.com

Abstract

The study aims to identify the determinants of applying information security to reduce financial and administrative corruption in the Ministry of Youth and Sports. The researcher used the descriptive approach "survey studies". The study population is represented in the public administrations of the Ministry of Youth and Sports in the Ministry of Youth and Sports, who number (848) eight hundred and forty-eight individuals. from the study community as a whole. The researcher used (2) a questionnaire as a main tool for data collection in order to identify the level of information security application and the level of practices to reduce financial and administrative corruption in the Ministry of Youth and Sports. In the direction of not applying information security, there are statistically significant differences between the responses of the study sample's opinions towards practices to reduce financial and administrative corruption in the Ministry of Youth and Sports, the lack of practices carried out by the Ministry of Youth and Sports to reduce financial corruption, there are some practices that By the Ministry of Youth and Sports to reduce administrative corruption, the application of information security contributes to reducing financial and administrative corruption in the Ministry of Youth and Sports, reaching the determinants of applying information security to reduce financial and administrative corruption in the Ministry of Youth and Sports.

المقدمة ومشكلة الدراسة :

تواجة المنظمات الحالية الكثير من الضغوطات والتحديات ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي التغيرات الجوهرية السريعه والمتلاحقة التي تشهدها بيئة الأعمال والتي يغلب عليها التغير الديناميكي المستمر، وقد ظهر العديد من المصطلحات والمفاهيم الإدارية والتي من أبرزها مفهوم الأمن المعلوماتى والذى يهدف إلي إعادة رسم السياسات والخطط وتفعيل أدوار الإدارة لتحقيق الشفافية والحفاظ علي المؤسسات وإستدامتها وتطويرها.

نظرا لأهمية أمن المعلومات لكل المؤسسات الحكومية والخاصة، وأنه أصبح ضرورة لا غنى عنها في ظل التطور المستمر في تقنيات المعلومات وما صاحبه من تطور أخر في أساليب إختراق البيانات والمعلومات، لذا حرصت العديد من المنظمات على وضع معايير لضبط أمن المعلومات بالمؤسسات والمنظمات (١٨ : ٨٣).

ونظراً للدور الإيجابي الذي تلعبة تقنية المعلومات فهي تقوم علي تطبيق القوانين ومعايير التميز في أداء الأعمال علي أساس من الشفافية والمسائلة والمشاركة بما يحقق مصلحتها وحماية مصالح كل من له علاقة بها لمعالجة القصور الإداري بالهيئات المختلفة، لهذا فإن بناء منظومة تقنية المعلومات سيكون له إنعكاساته الإيجابية علي تنظيم العمل الإداري بها ، وبناء جسور من التواصل بين المجتمع بمختلف هيئاته فضلاً عن أهمية هذه الخطوة في تطوير المفاهيم المجتمعية بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومدي إسهامها في تبسيط إجراءات التعاملات الإدارية (٤ : ٢٢).

وذلك جعل المؤسسات مهما كان حجمها معرضة لمنافسة معقدة، ومواجهة حادة مع التهديدات الناجمة عن التغير المستمر لبيئتها، وبين التهديدات المرتبطة بالمعلومات، حيث نجد التهديدات البشرية سواء الناتجة عن خطأ أو إعتداء بوجود البرامج الضارة مثل الفيروسات عن طريق القرصنة المعلوماتية، إضافة إلى التهديدات التقنية أو الناتجة عن ثغرات (٢٠: ٧).

وتعد حماية المعلومات هو أمر تقليدي ولكن بدأ إستخدامه بشكل فعلي منذ بدايات تطور التكنولوجيا ويرتكز أمن المعلومات إلى أنظمة حماية التشغيل ، وأنظمة حماية البرامج والتطبيقات، وأنظمة حماية قواعد البيانات ، ومع تطور التكنولوجيا ووسائل تخزين المعلومات وتبادلها بطرق مختلفة عبر الشبكة الإلكترونية من موقع لأخر أصبح أمر يشكل هاجساً وموضوعاً حيوياً للغاية. (٧: ٣٨).

شهدت الفترة الأخيرة تطورات كبيرة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كان أبرزها وأهمها على الإطلاق تكنولوجيا شبكة الإنترنت والخدمات المرتبطة بها (٥ : ٩)، التي نتج عنها زيادة في حدة المنافسة بين المؤسسات الرياضية جعلتها تعمل جاهده من أجل

الإشباع الأفضل لحاجات المستفيدين والمحافظة على قدرتها التنافسية التي تكفل لهـا فـرص البقاء والإستمرارية (٩ : ٧).

حيث سعت جميع المؤسسات فى كل أنحاء العالم إلى إسـتخدام تقنيـات تكنولوجيـة سريعة وبأقل تكلفة، وأعلى مستوى للجودة (٢٣ : ١٦٢)، كما تطورت بشكل سـريع علـى مستوى قطاع الأعمال والمجتمع ككل (٢٢ : ٣٤٥)، الأمر الذى يتطلب من المؤسسات علـى مختلف أشكالها من التغيير فى الوسائل المستخدمة فى مختلف مراحل العمل لتلبيـة تطبيـق وإستخدام تقنيات الأمن المعلوماتى، حيث متوقع أن تساهم هذة التقنيات فى تحقيـق أهـداف التنمية المستدامة.

كما أن تقنية المعلومات تعتبر متغيراً هاماً حيث أنها تعمل علي الحد من الفساد المالى والإداري وتحد من ظاهرة القصور الإداري في إنجاز المعاملات الإدارية، وكذلك تعمل علي تقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملاتهم عن طريق الوسائل الإلكترونية، لذا وجب علـي القائمين بوزارة الشباب والرياضة توفير الأنظمة المناسبة لتحسين الأداء الإداري بها.

يمثل الفساد ظاهرة قديمة أخذت بالتفاقم إلى حد أصـبحت فيـة تهـدد الكثيـر مـن المجتمعات والدول والمؤسسات بالركود الإقتصادى، بما يؤدى إلى إنهيارها وتدميرها، فهـى مشكلة عالمية موجودة فى أغلب المجتمعات والمؤسسات (٨ : ٢٢)، ولكنها تختلف من حيث الحجم والشكل ودرجة الإنتشار وبشكل عام تعرف هذة الظاهرة بأنهـا إسـتغلال أو إسـاءة إستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة (١٥ : ٣٤).

وهو إستغلال المنصب من قبل شاغلة وعلى كافة المستويات الإدارية لتحقيق أغراض نفعية شخصية (مادية أو معنوية)، وتفضيل مصلحتة الشخصية على حساب المصلحة العامة، سواء كان ذلك من الناحية المالية أو الإدارية (١٢: ١٧٢).

لا شك أن هناك أسباباً كثيرة ومتعددة للفساد المالى والإداري بعضها ناتج عن البيئـة الإجتماعية والظروف المعيشية وبعضها ناتج عن بيئة العمل الداخلية كإنعدام الرقابة الإدارية وقصور القوانين وعدم وضوحها وفشل الإدارة في وضع الأنظمة التي تساعد على الحد مـن الفساد المالى والإداري ومعالجته، وهناك العديد من الدوافع والأسباب لقيام فئات ما بالفسـاد المالي والإداري وأهمها :

- الفساد السياسي: الذي يعتبر نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة، وبالتالي إستغلال الكثير من المسؤولين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية.

- الفساد الأخلاقي: وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي بإعتبار أن القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة هي الفاصل بين العمل المشروع والفساد.
- العوامل الإجتماعية: وتتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من العاملين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سبباً للكثيرين للجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم.
- العوامل القانونية: والتي تعنى مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي إما قد تعتبر عائقاً للنشاط الإقتصادي (١٠: ٢٥).

حيث تواجه المؤسسات الرياضية العديد من الفضائح المرتبطة بالفساد المالى والإدارى ، الأمر الذي عرض نزاهة الرياضة المصرية للخطر وقد يدمر الأداء الإقتصادي لتلك الصناعة الواعدة، ومع فكرة كون المؤسسات المصرية تعاني من نقص شديد في الرقابة التنظيمية والمحاسبية ومع تضارب المصالح والتي تقود إلي حالات من الفساد الصريح بعضها ناتج من البيئة الإجتماعية والظروف المعيشية وبعضها ناتج عن بيئة العمل الداخلية.

كما لاحظ الباحث من خلال بعض الزيارات الميدانية التى قام بها قبل تطبيق البحث إغفال شديد وعدم وعى من قبل القيادات الإدارية وكذلك العاملين عن مفهوم الأمن المعلوماتى، وما يحمله من أهمية وتأكيداً لما يتمتع به من إيجابيات عند الإهتمام بتطبيقة بشكل فعال بالشكل الذى حتماً أن يؤثر على القدرة على الحد من الفساد المالى والإدارى.

فإذا كانت قيادات وزارة الشباب والرياضة تسعى إلى الإرتقاء بمستوى الأداء المالى والإدارى للقطاعات المختلفة فلابد لها أن تبحث عن أساليب وأدوات رقابية مستحدثة وكمية تستخدم كمعيار لقياس ومراقبة كافة جوانب الأداء، وتساعد فى التنبؤ بوقوع هذة الإنحرافات والعمل على تجنبها، للتأكد من تحقيق المعدل المطلوب للتقدم وإرتفاع المستوى مع تسجيل الأخطاء وتصحيحها، والتعرف على أسباب ودوافع هذة الإنحرافات للعمل على تلافيها مستقبلاً.

من خلال إستقراء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى تناولت موضوع البحث والتى منها على سبيل المثال وليس الحصر : كدراسة (محمد الرواشدة، ٢٠١٧)(١٤) والتى أوصت بتشريع إستراتيجيات وسياسات تسهم بتحسين نظم المعلومات الإدارية وتطويرها ومتابعة تطبيق مبادئها بشكل دوري ومستمر، ودراسة (Svahn et al , 2017)(٢٦) التى أكدت على أن التكنولوجيا جزء من الأبعاد التى يجب أن تتناولها المنظمة لتحافظ على مستواها، ودراسة (Hess et al , 2016)(٢١) التى أكدت على ضرورة بحث المؤسسات عن الطرق الملائمة للإعتماد على التكنولوجيات الجديدة لإعداد الإستراتيجيات، ودراسة (Rogers ,

2016) (٢٥) ودراسة (نادية عبد الجبار، ٢٠١٠) (١٧) والتى أكدت على أن المعلوماتية لا تتعلق فقط بالتكنولوجيا ولكنها تتناول البعد الإستراتيجى.

ودراسة (Anne,2016)(١٨) ودراسة (Dabic,2015)(١٩) ودراسة (Meral,2014) (٢٤) والتى أكدت على أن النظم المعلوماتية وقواعد البيانات وشبكات الإتصال تعتبر حالياً عصب العالم المعرفي، ومن المهم الحفاظ على أمان المعلومات بعناصره، ودراسة (بسمة إبراهيم، ٢٠١٦)(٣) ودراسة (أحمد عبد الفتاح، ٢٠١٦) (١) ودراسة (مصطفى حسين، ٢٠٠٨) (١٦) والتى أكدت على عدم كفاءة العاملين بالهيئات الرياضية للتعامل مع أجهزة الحاسوب، وعدم الإهتمام بدورات صقل للعاملين للتعامل مع الحاسوب والبرمجيات، وعدم توافر شركات متخصصة فى تطبيق التكنولوجيات، ودراسة (أيمن محمد، ٢٠١٣) (٢) والتى أكدت على أنة لا تعقد إجتماعات دورية لقيادات المديرية لبحث مشكلات تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والإجراءات الروتينية لا تسمح بإستخدام تكنولوجيا المعلومات، وأن هناك قصور في إستخدام نظم المعلومات الإستراتيجية، ودراسة (قيصر الفتلي، ٢٠١١) (١٣) والتى أكدت على عدم توافر قواعد بيانات متكاملة، عدم تحديث السجلات والأرشفة الإلكترونية لتوفير المعلومات للعملاء، ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وقلة المخصصات المالية لبرامج التدريب، ودراسة (عمرو مصطفى، ٢٠٠٨) (١١) التى أكدت على ضعف الدور الرقابى داخل الأندية الرياضية.

لذا يرى الباحث ضرورة إجراء هذ البحث من خلال تفعيل الأمن المعلوماتى كأحد أهم وأحدث الأساليب الرقابية التى يمكن أن تحد من الفساد المالى والإدارى، الأمر الذى تنعكس أثارة على تطوير من كفاءتها ودورها فى تطوير أداء العمل، بالشكل الذى يؤدى إلى تقدمها ونجاحها وإستمراريتها، ومن هذا المنطلق كانت الحاجة إلي إجراء الدراسة وتسليط الضوء علي محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.

مصطلحات الدراسة :

الأمن المعلوماتى :

الإجراءات المتخذة لحماية المعلومات من المخاطر التي تهددها أو الحاجز الذي يمنع الإعتداء عليها، وذلك من خلال توفير الوسائل اللازمة لحماية المعلومات من المخاطر (٦: ٣٠).

الفساد المالى والإدارى :

يقصد بالفساد المالي الإنحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم، أما الفساد الإداري فيتعلق بالإنحرافات الوظيفية للعاملين من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وظوابط القيم الفردية (١٥ : ١٧).

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.

تساؤلات الدراسة :

فى ضوء هدف الدراسة يضع الباحث التساؤلات الأتية :

١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة؟

٣- ما مدى الإسهام النسبى لتطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة؟

٤- ما محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة؟

إجراءات الدراسة :

منهج الدراسة :

إستخدم الباحث المنهج الوصفي "إسلوب الدراسات المسحية" وذلك لملائمته لتحقيق هدف الدراسة وطبيعة إجراءاتها حيث يهتم المنهج الوصفى بوصف ما هو كائن وتفسيره وتحليله وإستخلاص الحقائق منه.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى العاملين بالإدارات العامة بوزارة الشباب والرياضة بوزارة الشباب والرياضة والبالغ عددهم (٨٤٨) ثمانى مائة وثمانية وأربعون فرد، وقام الباحث بإختيار العينة بالطريقة الطبقية العشوائية من بعض الإدارات قوامها (٢٥٠) مائتان وخمسون فرد بنسبة مئوية قدرها (٢٩،٤٨%) من مجتمع الدراسة ككل، وقد قام الباحث بإختيار عدد (٣٠) ثلاثون فرد للعينة الإستطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة الأصلية، جدول (١) يوضح توصيف مجتمع وعينة الدراسة.

جدول (١)
توصيف مجتمع وعينة الدراسة

م	الدرجة	المجتمع	العينة الإستطلاعية	العينة الأساسية	النسبة المئوية
١.	الإدارة العامة للتخطيط ومتابعة الأداء	٩٩	٣	٢٣	%٢٣,٢٣
٢.	الإدارة العامة لنظم المعلومات	٥٧	٣	١٤	%٢٤,٥٦
٣.	الإدارة العامة للهيئات	٤٤	٢	١٢	%٢٧,٢٧
٤.	الإدارة العامة للرقابة الداخلية	٩٦	٣	٢٢	%٢٢,٩٢
٥.	الإدارة العامة للإتحادات واللجان الرياضية	٧٤	٣	٢١	%٢٨,٣٨
٦.	الإدارة العامة للعلاقات الدولية	٢٩	–	١٠	%٣٤,٤٨
٧.	الإدارة العامة للشئون التجارية	٣١	–	١٠	%٣٢,٢٦
٨.	الإدارة العامة للكوادر الرياضية	٣٣	٢	١١	%٣٣,٣٣
٩.	الإدارة العامة للموارد البشرية	٣٤	–	١٢	%٣٥,٢٩
١٠.	المكتب الفنى للوزير	١٧	٢	١٠	%٥٨,٨٢
١١.	الإدارة العامة لتطوير المعايير	١٩	–	٧	%٣٦,٨٤
١٢.	الإدارة العامة للمنتخبات الرياضية	٨٤	٤	٢٤	%٢٨,٥٧
١٣.	مكتب خدمة المواطنين	٢٢	٢	١٠	%٤٥,٤٥
١٤.	الإدارة العامة لتطوير المنشأت	٣٢	–	١٢	%٣٧,٥٠
١٥.	الإدارة العامة للإستثمار والتمويل	٥٤	٢	١٧	%٣١,٤٨
١٦.	الإدارة العامة للشئون الإدارية	٥١	٢	١٤	%٢٧,٤٥
١٧.	المكتب الفنى للأداء الرياضى	٧٢	٢	٢١	%٢٩,١٧
	الإجمالى	٨٤٨	٣٠	٢٥٠	% ٢٩،٤٨

أدوات جمع البيانات : Tools

قام الباحث بإستخدام أدوات جمع البيانات التالية :

أولاً : المقابلة الشخصية

قام الباحث بعمل بعض المقابلات مع القيادات والعاملين بالوحدات التنظيمية المختلفة بوزارة الشباب والرياضة لتعريفهم بالدراسة والإجابة على الإستبيانات.

ثانياً: تحليل السجلات والوثائق

من خلال حصر الدراسات السابقة وتحليلها والإستفادة منها فى الإطار المرجعى وصياغة الأهداف والتساؤلات وتصميم الإستبيانات، وكذلك تحليل سجلات العاملين بوزارة الشباب والرياضة للتعرف على طبيعة وحجم مجتمع الدراسة وعدد العينة التى يمكن التطبيق عليها.

ثانياً: الإستبيان

قام الباحث بتصميم عدد (٢) إثنان إستبيان كالتالى :

١- **إستبيان الأمن المعلوماتى :** للتعرف على مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة.

٢- **إستبيان الحد من الفساد المالى والإدارى :** للتعرف على مستوى ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.

أولاً : إستبيان الأمن المعلوماتى (إعداد الباحث)

قام الباحث بتصميم إستبيان للتعرف على مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة، حيث تم تحديد (٥) خمسة محاور (ملحق ٢)، ثم عرضها على مجموعة من الخبراء (ملحق١) في مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) سبعة خبراء، لإبداء الرأى في مدى مناسبتها، وتم الإتفاق على جميع المحاور المقترحة، حيث تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء ما بين (٨٦%: ١٠٠%) من إتفاق أراء الخبراء.

ثم قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان، بلغت عدد العبارات (٣٩) تسعة وثلاثون عبارة موزعة على محاور الإستبيان (ملحق ٣)، ثم عرضها على السادة الخبراء، وتم حذف العبارات التى حصلت على نسبة مئوية أقل من (٧٠%) من إتفاق الخبراء، وبلغت عدد العبارات المحذوفة (٤) أربعة عبارات لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٣٥) خمسة وثلاثون عبارة (ملحق٤).

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ- الصدق :

لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الإستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) تسعة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله، وجدولي (٢، ٣) يوضحان ذلك.

جدول (٢)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في محاور الإستبيان (ن=٧)

م	المحاور	التكرار	٪
١	السياسات والإجراءات الأمنية.	٧	%١٠٠
٢	تنظيم أمن المعلومات.	٧	%١٠٠
٣	إدارة الأصول.	٦	%٨٦
٤	إدارة العمليات.	٦	%٨٦
٥	تطوير أنظمة المعلومات.	٧	%١٠٠

جدول (٣)
النسبة المئوية لأراء الخبراء في عبارات إستبيان (ن=٧)

المحاور	العبارات									
السياسات والإجراءات الأمنية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		
	%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٥٧%	٨٦%	١٠٠%	٨٦%		
تنظيم أمن المعلومات	رقم العبارة	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤		
	%	٧١%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٧١%	١٠٠%	٨٦%		
إدارة الأصول	رقم العبارة	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	
	%	٨٦%	١٠٠%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٤٣%	١٠٠%	٨٦%	
إدارة العمليات	رقم العبارة	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
	%	١٠٠%	١٠٠%	٨٦%	٨٦%	٧١%	٥٧%	٧١%	١٠٠%	٨٦%
تطوير أنظمة المعلومات	رقم العبارة	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	
	%	٧١%	٧١%	١٠٠%	٤٣%	١٠٠%	٨٦%	٨٦%	١٠٠%	

يتضح من جدولى (٢، ٣) تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول محاور الإستبيان ما بين (٨٦% : ١٠٠%) وبذلك تم الإتفاق على جميع المحاور المقترحة لحصولهما على نسبة مئوية أكبر من (٧٠%) من إتفاق الخبراء، كما تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الإستبيان ما بين (٤٣%: ١٠٠%)، وبذلك تم حذف عدد (٤) أربعة عبارات أرقام (٤، ٢٠، ٢٨، ٣٤)، لحصولهم على نسبة مئوية أقل من (٧٠%) من إتفاق الخبراء لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٣٥) خمسة وثلاثون عبارة، جدول (٤) يوضح توزيع العبارات على محاور الإستبيان.

جدول (٤)
توزيع العبارات على محاور الاستبيان قيد البحث (ن = ٧)

المحاور	عدد العبارات المبدئية	أرقام العبارات	عدد العبارات المستبعدة	أرقام العبارات المستبعدة	عدد العبارات النهائية	أرقام العبارات
السياسات والإجراءات الأمنية.	٧	١-٧	١	٤	٦	١-٦
تنظيم أمن المعلومات.	٧	٨-١٤	–	–	٧	٨-١٣
إدارة الأصول.	٨	١٥-٢٢	١	٢٠	٧	١٤-٢٠
إدارة العمليات.	٩	٢٣-٣١	١	٢٨	٨	٢١-٢٨
تطوير أنظمة المعلومات.	٨	٣٢-٣٩	١	٣٤	٧	٢٩-٣٥
الاجمالى	٣٩	١-٣٩	٤	–	٣٥	١-٣٥

المحاور	العبارات المستبعدة
السياسات والإجراءات الأمنية	المراجعة لسياسة أمن المعلومات
إدارة الأصول	تحديد ملكية كل أصل من أصول المنظمة بوضوح
إدارة العمليات	توثيق الإجراءات الرسمية لتغيير نظم التطبيقات
تطوير أنظمة المعلومات	الجرد الكامل لأصول البرامج والتقنيات

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإستبيان تم إستخدام صدق الإتساق الداخلى، قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرد من مجتمع الدراسة ومن غير العينة الأصلية للدراسة، تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمى إليه وبين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ككل ومعاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان ككل، وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)
صدق الإتساق الداخلي لإستبيان (ن =٣٠)

المحاور	العبارات								
السياسات والإجراءات الأمنية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦		
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٧٧	٠،٧١	٠،٨٢	٠،٨٧	٠،٨٥	٠،٨٩		
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٨٠	٠،٦٨	٠،٧٨	٠،٨٥	٠،٨٤	٠،٨٢		
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٦							
تنظيم أمن المعلومات	رقم العبارة	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٧٨	٠،٧٩	٠،٨٤	٠،٨٧	٠،٨٥	٠،٨١	٠,٦٧	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٧	٠،٧٢	٠،٧٥	٠،٨٨	٠،٨٢	٠،٧٧	٠,٧٢	
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٨١							
إدارة الأصول	رقم العبارة	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٨٥	٠،٨٩	٠،٨١	٠،٦٩	٠،٧١	٠،٥٥	٠،٦٦	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٨٠	٠،٨٢	٠،٨٠	٠،٦٧	٠،٧٧	٠،٦٢	٠,٦٥	
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٩							
إدارة العمليات	رقم العبارة	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	١٧	٢٨
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٦٨	٠،٨٩	٠،٨٢	٠،٨٨	٠،٨٥	٠،٨٧	٠،٦٧	٠،٧٧
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٦١	٠،٧١	٠،٨٠	٠،٨٠	٠،٨١	٠،٨٣	٠،٦٢	٠،٧١
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٢							
تطوير أنظمة المعلومات	رقم العبارة	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٨٤	٠،٧٧	٠،٧١	٠،٦٦	٠،٦٩	٠،٨٤	٠،٨٨	
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٨٠	٠،٧٩	٠،٧٠	٠،٦٤	٠،٦٥	٠،٨٠	٠,٨١	
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٤							

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوي دلالة (٠،٠٥)= ٠،٣٦١

يتضح من جدول (٥) ما يلى تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ما بين (٠،٥٥ : ٠،٨٩)، بينما تراوحت معاملات

الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ككل ما بين (٠،٦١ : ٠،٨٨)، بينما تراوحت معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ككل ما بين (٠،٧٢ : ٠،٨١)، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلي للإستبيان.

ب- الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان قام الباحث بإستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع الدراسة ومن خارج العينة الأصلية.

جدول (٦)

معاملات الثبات بإستخدام ألفا لكرونباخ للإستبيان (ن = ٣٠)

م	المحاور	معامل ألفا
١	السياسات والإجراءات الأمنية.	٠،٨٦
٢	تنظيم أمن المعلومات.	٠،٨٢
٣	إدارة الأصول.	٠،٧٧
٤	إدارة العمليات.	٠،٩٠
٥	تطوير أنظمة المعلومات.	٠،٩٤
	الدرجة الكلية للإستبيان	٠,٨٦

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوي دلالة (٠،٠٥)= ٠،٣٦١

يتضح من جدول (٦) ما يلي :

- تراوحت معاملات ألفا لمحاور الإستبيان ما بين (٠،٧٧ : ٠،٩٤)، بينما جاء معامل ألفا للإستبيان ككل (٠,٨٦)، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الإستبيان.

الإستبيان في صورته النهائية :

يتكون الإستبيان في صورته النهائية من (٥) خمسة محاور و(٣٥) خمسة وثلاثون عبارة، ولتصحيح الإستبيان قام الباحث بوضع ميزان ثلاثى، وتم تصحيح العبارات كالتالى : نعم (٣) ثلاثة درجات، إلى حد ما (٢) درجاتان، لا (١) درجة واحدة، وتراوحت درجات الإستبيان ما بين (٣٥ : ١٠٥) درجة.

ثانياً : إستبيان الحد من الفساد المالى والإدارى : (إعداد الباحث)

قام الباحث بتصميم إستبيان للتعرف على مستوى ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة، حيث تم تحديد (٢) إثنان محور (ملحق ٥)، ثم عرضها على مجموعة من الخبراء (ملحق١) في مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) سبعة خبراء،

لإبداء الرأى في مدى مناسبتها، وتم الإتفاق على جميع المحاور المقترحة، حيث جاءت النسب المئوية لأراء الخبراء فى المحاور المقترحة (١٠٠%) من إتفاق أراء الخبراء.

ثم قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان، بلغت عدد العبارات (٢٢) إثنان وعشرون عبارة موزعة على محاور الإستبيان (ملحق ٦)، ثم عرضها على السادة الخبراء، وتم حذف العبارات التى حصلت على نسبة مئوية أقل من (٧٠%) من إتفاق الخبراء، وبلغت عدد العبارات المحذوفة (٢) إثنان عبارة لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٠) عشرون عبارة (ملحق٧).

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ- الصدق :

لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الإستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) سبعة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله، وجدولي (٧، ٨) يوضحان ذلك.

جدول (٧)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في محاور الإستبيان (ن=٧)

م	المحاور	التكرار	٪
١	المجال المالى	٧	١٠٠%
٢	المجال الإدارى	٧	١٠٠%

جدول (٨)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في عبارات إستبيان (ن=٧)

المحاور	العبارات											
المجال المالى	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
	%	٧١%	١٠٠%	٨٦%	١٠٠%	٤٣%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٦%	١٠٠%
المجال الإدارى	رقم العبارة	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
	%	٨٦%	٨٦%	١٠٠%	٥٧%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٧١%	٧١%	١٠٠%	١٠٠%

يتضح من جدولى (٧، ٨) جاءت النسب المئوية لأراء الخبراء حول محاور الإستبيان (١٠٠%) وبذلك تم الإتفاق على المحاور المقترحة لحصولهما على نسبة مئوية أكبر من (٧٠%) من إتفاق الخبراء، كما تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الإستبيان ما بين (٤٣%: ١٠٠%)، وبذلك تم حذف عدد (٢) إثنان عبارة أرقام (٥، ١٥)، لحصولهم

على نسبة مئوية أقل من (٧٠%) من إتفاق الخبراء لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٠) عشرون عبارة، جدول (٩) يوضح توزيع العبارات على محاور الإستبيان.

جدول (٩)

توزيع العبارات على محاور الاستبيان قيد البحث (ن= ٧)

المحاور	عدد العبارات المبدئية	أرقام العبارات	عدد العبارات المستبعدة	أرقام العبارات المستبعدة	عدد العبارات النهائية	أرقام العبارات
١- المجال المالى	١١	١-١١	١	٥	١٠	١-١٠
٢- المجال الإدارى	١١	١٢-٢٢	١	١٥	١٠	١١-٢٠
الاجمالى	٢٢	١-٢٢	٣	-	٢٠	١-٢٠
المحاور	العبارات المستبعدة					
المجال المالى	سلامة إجراءات التصديق على العمليات					
المجال الإدارى	نظام المعلومات في تعزيز فاعلية نظم الرقابة					

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإستبيان تم إستخدام صدق الإتساق الداخلى، قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرد من مجتمع الدراسة ومن غير العينة الأصلية للدراسة، تم حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمى إليه وبين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ككل ومعاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان ككل، وجدول (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠)

صدق الإتساق الداخلي لإستبيان (ن=٣٠)

المحاور											
المجال المالى	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٨٨	٠،٧٥	٠،٧٥	٠،٧٠	٠،٨١	٠،٩٠	٠،٧٦	٠،٧٨	٠،٧٣	٠،٨١
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠,٨١	٠،٧٠	٠،٧٠	٠،٦٨	٠،٨٨	٠،٧٥	٠،٧٠	٠،٧٠	٠،٧٢	٠،٧٨
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٧									
المجال الإدارى	رقم العبارة	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور	٠،٧٥	٠،٧٥	٠،٧١	٠،٧٦	٠،٧٧	٠،٧٥	٠،٧٠	٠،٨١	٠،٧٥	٠،٧٦
	(ر) بين العبارة والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٧٢	٠،٧٣	٠،٦٩	٠،٧٠	٠،٧٨	٠،٧٠	٠،٧٢	٠،٨٢	٠،٧٢	٠،٧٣
	(ر) بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للإستبيان	٠،٨١									

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوي دلالة (٠،٠٥)= ٠،٣٦١

يتضح من جدول (١٠) ما يلى: تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ما بين (٠،٧٠ : ٠،٩٠)، بينما تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ككل ما بين (٠،٦٨ : ٠،٨٨)، بينما جاءت معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ككل على التوالى (٠،٧٧ : ٠،٨١)، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلي للإستبيان.

ب- الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان قام الباحث بإستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع الدراسة ومن خارج العينة الأصلية.

جدول (١١)

معاملات الثبات بإستخدام ألفا لكرونباخ للإستبيان (ن= ٣٠)

م	المحاور	معامل ألفا
١	المجال المالى	٠،٧٩
٢	المجال الإدارى	٠,٨٣
	الدرجة الكلية للإستبيان	٠,٨٩

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوي دلالة (٠،٠٥)= ٠،٣٦١

يتضح من جدول (١١) ما يلي: جاءت معاملات ألفا لمحاور الإستبيان على التوالى (٠،٧٩ : ٠،٨٣)، بينما جاء معامل ألفا للإستبيان ككل (٠,٨٩)، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الإستبيان.

الإستبيان في صورته النهائية :

يتكون الإستبيان في صورته النهائية من (٢) إثنان محور و(٢٠) عشرون عبارة، ولتصحيح الإستبيان قام الباحث بوضع ميزان ثلاثى، وتم تصحيح العبارات كالتالى: نعم (٣) ثلاثة درجات، إلى حد ما (٢) درجاتان، لا (١) درجة واحدة، وتراوحت درجات الإستبيان ما بين (٢٠ : ٦٠) درجة.

البرنامج الزمنى للدراسة :

أ- الدراسة الإستطلاعية :

قام الباحث بإجراء دراسة إستطلاعية للإستبيانات كأدوات لجمع البيانات فى الفترة الزمنية من ٢- ٢٠٢٣/١/١٧م، حيث قام الباحث بتطبيق الإستبيانات على عينة من مجتمع

الدراسة ومن خارج العينة الأساسية قوامها (٣٠) ثلاثون فرد، وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها لطبيعة الدراسة وطبيعة العينة.

ب- تطبيق الدراسة :

بعد تحديد العينة وإختبار صلاحية الإستبيانات كأدوات لجمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحث بتطبيقها على أفراد العينة فى الفترة الزمنية من ١- ٢٠٢٣/٢/٢٨م على عينة قوامها (٢٥٠) مائتان وخمسون فرد.

المعالجات الإحصائية :

بعد جمع البيانات وجدولتها تم معالجتها إحصائياً، ولحساب نتائج البحث استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية :

- النسبة المئوية.
- معامل الإرتباط البسيط لبيرسون.
- معامل ألفا لكرونباخ.
- الوزن النسبى.
- نسبة متوسط الإستجابة.
- حدود الثقة.
- نسبة المساهمة.

وقد إرتضى الباحث مستوى دلالة (٠,٠٥)، كما استخدم الباحث برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية.

عرض النتائج ومناقشتها :

الإجابة علي التساؤل الأول والذي ينص على :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة ؟

جدول (١٢)

الوزن النسبى ونسبة متوسط الإستجابة ومربع كا لآراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة (ن= ٢٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	نسبة متوسط الإستجابة٪	كا٢
		نعم	إلى حد ما	لا			
المحور الأول : السياسات والإجراءات الأمنية : تعمل الوزارة على :							
١.	تطبيق ضوابط لتقليص مخاطر أمن المعلومات	٥٥	٧٨	١١٧	٤٣٨	٥٨,٤٠	٢٣,٥٨
٢.	المراجعة الدائمة لتقييم المخاطر الأمنية بشكل دوري لمعالجة الثغرات	٢٩	٦٨	١٥٣	٣٧٦	٥٠,١٣	٩٦,٤٩
٣.	الموازنة بين تطبيق الضوابط والضرر المتوقع حدوثة من الثغرات الأمنية	٤٧	٥٢	١٥١	٣٩٦	٥٢,٨٠	٨٢,٥٧

تابع جدول (١٢)
الوزن النسبى ونسبة متوسط الإستجابة ومربع كا لآراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة (ن= ٢٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	نسبة متوسط الإستجابة٪	كا٢
		نعم	إلى حد ما	لا			
٤.	توافق السياسات والإجراءات الأمنية مع اللوائح والقوانين المحلية والدولية	٥٥	٨٢	١١٣	٤٤٢	٥٨,٩٣	٢٠,٢٢
٥.	وضع رؤية في إدارة أمن المعلومات	٣٢	٥٦	١٦٢	٣٧٠	٤٩,٣٣	١١٤,٨٥
٦.	إجازة وثيقة أمن المعلومات من الإدارة وتعميمها على كل الجهات ذات الصلة	٤٥	٤٩	١٥٦	٣٨٩	٥١,٨٧	٩٥,١٥
	متوسط الدرجة الكلية للمحور				٤٠١,٨٣	٥٣,٥٨	
المحور الثاني : تنظيم أمن المعلومات : تعمل الوزارة على :							
٧.	تحديد الأدوار والمسؤوليات وتنسيق ومراجعة تطبيق الأمن في جميع الإدارات	٣١	٤٢	١٧٧	٣٥٤	٤٧,٢٠	١٥٨,٦٥
٨.	المعالجة الأمنية عند التعامل مع العملاء والأطراف الخارجية	٣٣	٣٩	١٧٨	٣٥٥	٤٧,٣٣	١٦١,٥٣
٩.	مراجعة كفاءة أمن المعلومات من خلال متخصصين في المراجعات الأمنية	٣٤	٤٠	١٧٦	٣٥٨	٤٧,٧٣	١٥٤,٧٩
١٠.	إلتزام مديرى الإدارات بأمن المعلومات والتنسيق بينهم	٤٣	٥١	١٥٦	٣٨٧	٥١,٦٠	٩٥,٤٤
١١.	توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أمن المعلومات	٥٢	٥٩	١٣٩	٤١٣	٥٥,٠٧	٥٦,٠٧
١٢.	وضع تعريف محدد للمعلومات التي يجب حمايتها	٤٢	٤٧	١٦١	٣٨١	٥٠,٨٠	١٠٨,٧٣
١٣.	عقد إتفاقيات للتعاون في مجالات القضايا الأمنية مع الجهات ذات العلاقة	٢٦	٣٤	١٩٠	٣٣٦	٤٤,٨٠	٢٠٥,١٩
	متوسط الدرجة الكلية للمحور				٣٦٩,١٤	٤٩,٢٢	
المحور الثالث : إدارة الأصول : تعمل الوزارة على :							
١٤.	تحديد الأصول (المعلومات، الأصول البرامجية، الأصول المادية والأفراد)	٣٥	٣٩	١٧٦	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٥٤,٦٧
١٥.	تحديد مستوى الحماية المناسبة لأهمية الأصل المعلوماتي	٣٤	٤١	١٧٥	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٥١,٥٥
١٦.	وضع ضوابط لإستخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني والهاتف المحمول	٢٣	٢٨	١٩٩	٣٢٤	٤٣,٢٠	٢٤٠,٩٨
١٧.	تحديد كل الأصول بوضوح وإنشاء سجل لحفظها	٣٥	٣٩	١٧٦	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٥٤,٦٧
١٨.	تحديد وتوثيق الإستخدام الأمثل للمعلومات وللأصول ومرافق المعلومات	٢٢	٤١	١٨٧	٣٣٥	٤٤,٦٧	١٩٥,٦٢
١٩.	مراجعة وتصنيف المعلومات حسب قيمتها وحساسيتها على فترات زمنية	٣٦	٤٢	١٧٢	٣٦٤	٤٨,٥٣	١٤١,٧٣
٢٠.	التداول الآمني للمعلومات المصنفة	٣٥	٤٠	١٧٥	٣٦٠	٤٨,٠٠	١٥١,٤١
	متوسط الدرجة الكلية للمحور				٣٥١,٤٣	٤٦,٨٦	

تابع جدول (١٢)
الوزن النسبى ونسبة متوسط الإستجابة ومربع كا لآراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة (ن= ٢٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	نسبة متوسط الإستجابة٪	كا٢
		نعم	إلى حد ما	لا			
المحور الرابع : إدارة العمليات : تعمل الوزارة على :							
٢١.	وضع سياسات تحظر إستخدام البرامج غير المصرح بها	٣٤	٤٢	١٧٤	٣٦٠	٤٨,٠٠	١٤٨,٣٦
٢٢.	وضع إجراءات تشغيلية لجميع مرافق تجهيز ومعالجة المعلومات	٣٣	٣٩	١٧٨	٣٥٥	٤٧,٣٣	١٦١,٥٣
٢٣.	العمل على إمتلاك نسخ إحتياطية من المعلومات والبرامج	٣٤	٤٢	١٧٤	٣٦٠	٤٨,٠٠	١٤٨,٣٦
٢٤.	وضع ضوابط لرصد وتوثيق خدمات المعلومات المقدمة من منظمات خارجية	٢٧	٤١	١٨٢	٣٤٥	٤٦,٠٠	١٧٦,٤٢
٢٥.	إختيار نظم التشغيل والتطبيقات يتم على أساس القابلية مع البرامج الأخرى	٤٥	٥٧	١٤٨	٣٩٧	٥٢,٩٣	٧٦,١٤
٢٦.	وضع ضوابط لحماية أمن شبكة المعلومات	٣٢	٤٢	١٧٦	٣٥٦	٤٧,٤٧	١٥٥,١٧
٢٧.	كيفية وضع إتفاقيات لتبادل المعلومات والبرمجيات مع منظمات أخرى	٣٥	٤٣	١٧٢	٣٦٣	٤٨,٤٠	١٤١,٩٠
٢٨.	تحديد الإحتياجات الفعلية لإدارة النظام	٢٥	٣٩	١٨٦	٣٣٩	٤٥,٢٠	١٩٠,٩١
متوسط الدرجة الكلية للمحور					٣٥٩,٣٨	٤٧,٩٢	
المحور الخامس : تطوير أنظمة المعلومات : تعمل الوزارة على :							
٢٩.	تبني إستراتيجية واضحة لتغيير الأنظمة والبرمجيات	٢٤	٣٨	١٨٨	٣٣٦	٤٤,٨٠	١٩٨,٣٨
٣٠.	تحديد المتطلبات الأمنية بوضوح في عقود الجهات التي تنفذها	٣٤	٣٩	١٧٧	٣٥٧	٤٧,٦٠	١٥٨,٠٨
٣١.	ملائمة المتطلبات الأمنية مع قيمة وحساسية المعلومات الموجودة	٣٤	٣٦	١٨٠	٣٥٤	٤٧,٢٠	١٦٨,٢٣
٣٢.	تحديد مستوى الحماية المطلوبة، وخوارزمية التشفير المطلوبة	٣٢	٣٩	١٧٩	٣٥٣	٤٧,٠٧	١٦٥,٠٤
٣٣.	تحديد المخاطر المرتبطة بالثغرات التقنية	٣٢	٤٨	١٧٠	٣٦٢	٤٨,٢٧	١٣٦,٧٤
٣٤.	الإستفادة من معلومات التقييم للحد من الخسائر في المستقبل	٣٢	٣٩	١٧٩	٣٥٣	٤٧,٠٧	١٦٥,٠٤
٣٥.	توثيق كل العمليات والإجراءات التي تم إتخاذها لإعادة إستمرارية العمل	٣٢	٣٨	١٨٠	٣٥٢	٤٦,٩٣	١٦٨,٤٢
متوسط الدرجة الكلية للمحور					٣٥٢,٤٣	٤٦,٩٩	
متوسط الدرجة الكلية للإستبيان					٣٦٦,٨٤	٤٨,٩١	

حدزد الثقة	أقل من ٦١% لا تتحقق	من ٦١% : أقل من ٧٣% تتحقق إلى حد ما	من ٧٣% فأكثر تتحقق

قيمة كا٢دالة عند مستوى دلالة (٠،٠٥)= ٥،٩٩

يتضح من جدول (١٢) ما يلى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أفراد عينة الدراسة فى جميع عبارات إستبيان مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة لصالح التكرارات الأكثر "لا"، حيث أن قيم كا^{2} دالة عند مستوى (٠،٠٥) لجميع عبارات الإستبيان.

تراوحت النسب المئوية لمتوسطات الإستجابة لأراء عينة الدراسة فى عبارات إستبيان مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة ما بين (٤٣،٢٠: ٥٨،٩٣)، كما تراوحت النسب المئوية لمتوسطات الإستجابة لأراء عينة الدراسة فى المحاور ما بين (٤٦،٥٨: ٥٣،٥٨)، بينما بلغت النسبة المئوية للمحور ككل (٤٨،٩١).

جاءت جميع نسبة متوسطات الإستجابة والدرجة الكلية للمحاور والدرجة الكلية لإستبيان مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة أقل من الحد الأدنى للثقة، مما يدل على ضعف مستوى تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة.

يعزو الباحث تلك النتيجة إلى إتفاق أراء عينة الدراسة على عدم توافر ممارسات فعلية لتطبيق الأمن المعلوماتى للكيفية التى يجب أن يتم بها، الأمر الذى يدل على ضعف الوعى لدى قيادات الإدارة العليا والعاملين بوزارة الشباب والرياضة وهذا مؤشر خطير جداً، حيث أن عدم وجود سياسات واضحة ومعلنة بالوزارة يعطى إنطباعاً بعشوائية الأداء الموجه للنظم المعلوماتية بعدم تشريع سياسات تسهم بتحسين نظم المعلومات، وهو ما أثبتتة نتائج دراسة (محمد الرواشدة، ٢٠١٧)(١٤) والتى أوصت بتشريع إستراتيجيات وسياسات تسهم بتحسين نظم المعلومات الإدارية وتطويرها ومتابعة تطبيق مبادئها بشكل دوري ومستمر.

كذلك ضعف أراء عينة الدراسة تجاه المراجعة الدائمة لتقييم المخاطر الأمنية بشكل دوري لمعالجة الثغرات، والموازنة بين تطبيق الضوابط والضرر المتوقع حدوثة من الثغرات الأمنية، وتوافق السياسات والإجراءات الأمنية مع اللوائح والقوانين المحلية والدولية، ووضع رؤية فى إدارة أمن المعلومات، تحديد الأدوار والمسؤوليات وتنسيق ومراجعة تطبيق الأمن فى جميع الإدارات، المعالجة الأمنية عند التعامل مع العملاء والأطراف الخارجية، مراجعة كفاءة أمن المعلومات من خلال متخصصين في المراجعات الأمنية، إلتزام مديرى الإدارات بأمن المعلومات والتنسيق بينهم.

وهو ما أكدتة دراسة (قيصر الفتلي، ٢٠١١) (١٣) والتى أكدت على عدم توافر قواعد بيانات متكاملة، عدم تحديث السجلات والأرشفة الإلكترونية لتوفير المعلومات للعملاء، ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وقلة المخصصات المالية لبرامج التدريب.

كما يعزو الباحث أيضاً تلك النتيجة إلى عدم وضع ضوابط لإستخدام الإنترنت والبريد الإلكترونى والهاتف المحمول وعدم كيفية تحديد المتطلبات الأمنية بوضوح في عقود الجهات التي تنفذها، وعدم ملائمة المتطلبات الأمنية مع قيمة وحساسية المعلومات الموجودة، وعدم تحديد كل الأصول بوضوح وإنشاء سجل لحفظها، وعدم تحديد وتوثيق الإستخدام الأمثل للمعلومات وللأصول ومرافق المعلومات، كذلك عدم وضع ضوابط لرصد وتوثيق خدمات المعلومات المقدمة من منظمات خارجية، وعدم إختيار نظم التشغيل والتطبيقات يتم على أساس القابلية مع البرامج الأخرى.

وهو ما أكدتة دراسة (بسمة إبراهيم، ٢٠١٦)(٣) ودراسة (أحمد عبد الفتاح، ٢٠١٦)(١) ودراسة (مصطفى حسين، ٢٠٠٨)(١٦) والتى أكدت على عدم كفاءة العاملين بالهيئات الرياضية للتعامل مع أجهزة الحاسوب، وعدم الإهتمام بدورات صقل للعاملين للتعامل مع الحاسوب والبرمجيات، وعدم توافر شركات متخصصة فى تطبيق التكنولوجيات

الإجابة علي التساؤل الثانى والذي ينص على :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة ؟

جدول (١٣)

الوزن النسبى ونسبة متوسط الإستجابة ومربع كا لآراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة (ن= ٢٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	نسبة متوسط الإستجابة٪	كا٢
		نعم	إلى حد ما	لا			
المحور الأول : المجال المالى : تعتمد الوزارة على :							
١.	منع إرتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي يتسرب من خلالها الإختلاس	٤٢	٥٦	١٥٢	٣٩٠	٥٢,٠٠	٨٦,٠٥
٢.	نظام وسجلات محاسبية دقيقة ومنظمة يتم تحديثها بإستمرار	٣٤	٤٢	١٧٤	٣٦٠	٤٨,٠٠	١٤٨,٣٦
٣.	توثيق الأنظمة والتعليمات والقرارات المالية المتخذة للرجوع لها عند الحاجة	٤١	٥٣	١٥٦	٣٨٥	٥١,٣٣	٩٥,٩٢
٤.	الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والأنظمة المعلوماتية	٣٢	٤٥	١٧٣	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٤٥,٧٤
٥.	فحص صحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها	٣٥	٣٩	١٧٦	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٥٤,٦٧
٦.	حماية الأصول والسجلات	٣٦	٤٨	١٦٦	٣٧٠	٤٩,٣٣	١٢٣,٨٨
٧.	برامج تطوير وتنفيذ إستراتيجيات مكافحة الفساد	٤٤	٥١	١٥٥	٣٨٩	٥١,٨٧	٩٢,٧٥
٨.	تفعيل وتعزيز دور نظم المعلومات فى رصد حالات الفساد	٤٣	٤٥	١٦٢	٣٨١	٥٠,٨٠	١١١,٤٢
٩.	التأكد من سلامة تطبيق الإجراءات المالية للخطط والبرامج والأنشطة	٤١	٤٨	١٦١	٣٨٠	٥٠,٦٧	١٠٨,٨٨

تابع جدول (١٣)

الوزن النسبى ونسبة متوسط الإستجابة ومربع كا لآراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة (ن= ٢٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	نسبة متوسط الإستجابة٪	كا٢
		نعم	إلى حد ما	لا			
١٠.	تحديد دقة البيانات والمعلومات المسجلة بالدفاتر والسجلات المالية	٤٢	٤٦	١٦٢	٣٨٠	٥٠,٦٧	١١١,٤٩
	متوسط الدرجة الكلية للمحور				٣٧٥,٣٠	٥٠,٠٤	
المحور الثانى : المجال الإدارى : تعتمد الوزارة على :							
١١.	وجود هيكل تنظيمى محدد وواضح	١٨٨	٣٢	٣٠	٦٥٨	٨٧,٧٣	١٩٧,٢٢
١٢.	إتباع التحقق من صحة العاملين للإجراءات والسياسات الإدارية الموضوعة	٨٠	١٠٥	٦٥	٥١٥	٦٨,٦٧	٩,٨٠
١٣.	حسن إختيار العاملين للوظائف التى يشغلونها	٩٠	١١٥	٤٥	٥٤٥	٧٢,٦٧	٣٠,٢٠
١٤.	توافر قاعدة بيانات ومعلومات متطورة	٤٨	٦٦	١٣٦	٤١٢	٥٤,٩٣	٥١,٨٧
١٥.	وضوح السلطات والمسئوليات لكافة العاملين داخل الإدارات	٧٧	١١١	٦٢	٥١٥	٦٨,٦٧	١٥,١٣
١٦.	تقييم الأساليب الرقابية المستخدمة بشكل دوري ومنتظم	٥٩	٨٩	١٠٢	٤٥٧	٦٠,٩٣	١١,٦٧
١٧.	إتخاذ الإجراءات التصحيحية والمراقبة لكافة العمليات الإدارية	٥٩	١١٩	٧٢	٤٨٧	٦٤,٩٣	٢٣,٩١
١٨.	وضع سياسات واضحة لإستخدام الأصول	٤٨	١٢٢	٨٠	٤٦٨	٦٢,٤٠	٣٣,٠٦
١٩.	وجود تنظيم فعال للمحافظة على البيانات والمعلومات	٥٥	٦٩	١٢٦	٤٢٩	٥٧,٢٠	٣٣,٩٥
٢٠.	إنشاء جهاز مفوض للشفافية والمعلومات ومنحة الصلاحية الكافية	٣٥	٣٩	١٧٦	٣٥٩	٤٧,٨٧	١٥٤,٦٧
	متوسط الدرجة الكلية للمحور				٤٨٤,٥٠	٦٤,٦٠	
	متوسط الدرجة الكلية للإستبيان				٤٢٩,٩٠	٥٧,٣٢	

حدزد الثقة	اقل من ٦١% لا تتحقق	من ٦١% : أقل من ٧٣% تتحقق إلى حد ما	من ٧٣% فأكثر تتحقق

قيمة كا٢دالة عند مستوى دلالة(٠،٠٥) = ٥،٩٩

يتضح من جدول (١٣) ما يلى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أفراد عينة الدراسة فى جميع عبارات إستبيان ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة لصالح التكرارات الأكثر، حيث أن قيم كا٢ دالة عند مستوى (٠،٠٥) لجميع عبارات الإستبيان.

حيث جاءت الفروق لجميع عبارات "المحور المالى" لصالح الإستجابة "لا"، بينما جاءت الفروق فى عبارات "المحور الأدارى" كالتالى : بالنسبة للعبارة (١١) لصالح التكرار "نعم"، بالنسبة للعبارات (١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨) لصالح التكرار " إلى حد ما "، بالنسبة للعبارات (١٤، ١٦، ١٩، ٢٠) لصالح التكرار " لا ".

تراوحت النسب المئوية لمتوسطات الإستجابة لأراء عينة الدراسة فى عبارات إستبيان ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة ما بين (٤٧،٨٧: ٨٧،٧٣)، كما جاءت النسب المئوية لمتوسطات الإستجابة لأراء عينة الدراسة فى المحاور على التوالى (٥٠،٠٤ : ٦٤،٦٠)، بينما بلغت النسبة المئوية للمحور ككل (٥٧،٣٢).

جاءت متوسطات الإستجابة لعبارات "المحور المالى" ودرجته الكلية لإستبيان ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة أقل من الحد الأدنى للثقة، مما يدل على ضعف ممارسات الحد من الفساد المالى بوزارة الشباب والرياضة.

بالنسبة لـ "المحور الإدارى" جاءت نسبة متوسطات الإستجابة العبارة رقم (١١) أكبر من الحد الأعلى للثقة مما يدل على تحققها كأحد ممارسات الحد من الفساد المالى بوزارة الشباب والرياضة، بينما جاءت نسبة متوسطات الإستجابة للعبارات (١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨) والدرجة الكلية للمحور بين الحد الأدنى للقفة والحد الأعلى للثقة مما يدل على تحققها إلى حد ما كممارسات الحد من الفساد المالى بوزارة الشباب والرياضة، أيضاً جاءت نسبة متوسطات الإستجابة للعبارات (١٤، ١٦، ١٩،٢٠) أقل من الحد الأدنى للثقة مما يدل على ضعف تحققها كممارسات الحد من الفساد المالى بوزارة الشباب والرياضة، بينما جاءت نسبة متوسط الإستجابة للدرجة الكلية للإستبيان أقل من الحد الأدنى للثقة.

يعزو الباحث تلك النتيجة إلى إتفاق أراء عينة الدراسة حول ضعف مستوى ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة لعدم وجود نظام سجلات محاسبية دقيقة ومنظمة يتم تحديثها بإستمرار، وعدم توثيق الأنظمة والتعليمات والقرارات المالية المتخذة للرجوع لها عند الحاجة، وعدم الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والأنظمة المعلوماتية، ولا يوجد فحص لصحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها، وعدم حماية الأصول والسجلات، وعدم توافر برامج تطوير وتنفيذ إستراتيجيات مكافحة الفساد، وكذلك ضعف تفعيل وتعزيز دور نظم المعلومات فى رصد حالات الفساد.

كما يعزو الباحث تلك النتيجة إلى ضعف الدور الرقابى للإدارة وإفتقارها للأسلوب العلمى الأمثل الذى يتم من خلالة تحسين العمل الرقابى، وتوفير المعالجة المطلوبة لتصحيح الأخطاء والبحث وراء الأسباب الحقيقية للمشكلات لمنع حدوثها أو تكراراها، كذلك نقص شديد في الرقابة التنظيمية والمحاسبية وضعف الشفافية.

كما يعزو الباحث أيضاً تلك النتيجة أيضاً إلى عدم التحقق من إتباع العاملين للإجراءات والسياسات الإدارية الموضوعة، وعدم تقييم الأساليب الرقابية المستخدمة بشكل

دوري ومنتظم، وعدم إتخاذ الإجراءات التصحيحية والمراقبة لكافة العمليات الإدارية، وهو ما أكدتة دراسة (قيصر الفتلي، ٢٠١١) (١٣) والتى أكدت على عدم توافر برامج تطوير وتنفيذ إستراتيجيات مكافحة الفساد، عدم تحديث السجلات والأرشفة الإلكترونية لتوفير الرقابة وضعف تفعيل دور نظم المعلومات فى رصد حالات الفساد، ودراسة (عمرو مصطفى، ٢٠٠٨) (١١) التى أكدت على ضعف الدور الرقابى داخل الأندية الرياضية.

الإجابة علي التساؤل الثالث والذي ينص على :

- ما مدى الإسهام النسبى لتطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة ؟

جدول (١٤)

نسبة مساهمة تطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة (ن=٢٥٠)

الفساد المالى والإدارى / الأمن المعلوماتى	المجال المالى	المجال الإدارى	الدرجة الكلية للمحور
السياسات والإجراءات الأمنية	٧٢,١١	٦٩,٢٨	٧٧,٢٩
تنظيم أمن المعلومات	٦٥,٤٥	٨٠,٢٣	٧٢,٨١
إدارة الأصول	٦٦,٤١	٧٣,٦١	٧٥,١٧
إدارة العمليات	٧٥,٠٩	٨١,٢٣	٧٨,٥١
تطوير أنظمة المعلومات	٧٩,٤٩	٨٠,٣٤	٨٢,٦٠
الدرجة الكلية للمحور	٨٢,١٨	٨٠,٦١	٨٧,٦٥

يتضح من جدول (١٤) يسهم تطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة بنسبة مساهمة قدرها (٨٧,٦٥)، حيث تراوحت نسب مساهمة محاور إستبيان تطبيق الأمن المعلوماتى فى محاور إستبيان ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة ما بين (٦٥,٤٥ : ٨٢,١٨)، بينما بلغت نسبة إسهام الدرجة الكلية لإستبيان تطبيق الأمن المعلوماتى فى الدرجة الكلية لإستبيان ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة (٨٧,٦٥).

وهذا يوفر لنا إنطباعاً بأن محاور الأمن المعلوماتى تترك أثراً فى الحد من ممارسات الفساد المالى والإدارى، حيث تعد النظم الأمنية للمعلومات بمثابة مؤشرات لتحديد الإنحرافات لكافة أنواع العمليات المنفذة، ولذلك أصبح لا غنى عن الإهتمام بعمليات التحسين وتطوير عمل المؤسسات دون إستخدام نظم الأمن المعلوماتى لحماية حقوق المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال، ويضمن سير وسلامة العمليات والوثائق المالية والإدارية من حالات الأخطاء والغش.

وهو ما أكدتة نتائج دراسة (Svahn et al , 2017)(٢٦) التى أكدت على أن التكنولوجيا جزء من الأبعاد التى يجب أن تتناولها المنظمة لتحافظ على مستواها، ودراسة (Hess et al , 2016) (٢١) التى أكدت على ضرورة بحث المؤسسات عن الطرق الملائمة للإعتماد على التكنولوجيات الجديدة لإعداد الإستراتيجيات، ودراسة (Rogers , 2016) (٢٥) ودراسة (نادية عبد الجبار، ٢٠١٠)(١٧) والتى أكدت على أن المعلوماتية لا تتعلق فقط بالتكنولوجيا ولكنها تتناول البعد الإستراتيجى.

ويتفق هذا مع نتائج دراسة (Anne,2016)(١٨) ودراسة (Dabic,2015)(١٩) ودراسة (Meral,2014) (٢٤) والتى أكدت على أن النظم المعلوماتية وقواعد البيانات وشبكات الإتصال تعتبر حالياً عصب العالم المعرفي، ومن المهم الحفاظ على أمان المعلومات بعناصره.

لذا يرى الباحث ضرورة تفعيل الأمن المعلوماتى كأحد أهم وأحدث الأساليب الرقابية التى يمكن أن تحد من الفساد المالى والإدارى، الأمر الذى تنعكس أثارة على تطوير من كفاءتها ودورها فى تطوير أداء العمل، بالشكل الذى يؤدى إلى تقدمها ونجاحها وإستمراريتها.

الإجابة علي التساؤل الرابع والذي ينص على :

- ما محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة؟

فى ضوء هدف البحث وتساؤلاته توصل الباحث إلى المحددات التالية :

- المراجعة الدائمة لتقييم المخاطر الأمنية وتحديدها بشكل دوري لمعالجة الثغرات التقنية التى تعمل على ممارسة الفساد.
- تأسيس نظام العمل وفقاً لدعائم تكنولوجية ومعلوماتية من أجل التطوير الشامل للعمليات والأنشطة.
- الموازنة بين تطبيق الضوابط والضرر المتوقع حدوثة من الثغرات الأمنية لتلاشى حدوث فساد.
- التقييم المستمر بأسلوب علمي لنظم مكافحة الفساد.
- إعادة هيكلة الأعمال بصورة رقمية.
- حوكمة البيانات وتخزينها وترتيبها وتكاملها وإستخدامها.
- تفعيل آليات وبرامج تكنولوجية ورقمية تساعد على الحد من الفساد المالى والإدارى.
- توافق السياسات والإجراءات الأمنية مع اللوائح والقوانين المتبعة داخل الوزارة.

- تحديد الأدوار والمسؤوليات وتنسيق ومراجعة تطبيق الأمن فى جميع الإدارات.
- مراجعة كفاءة أمن المعلومات من خلال متخصصين في المراجعات الأمنية.
- توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أمن المعلومات.
- إتاحة البيانات التى تحتاجها الجهات الأخرى رقمياً.
- وضع تعريف محدد للمعلومات التي يجب حمايتها.
- الإعتماد على الآلية في التعامل مع البيانات والمعلومات.
- إستخدام أحدث البرامج والنظم الالكترونية التي لا يمكن إختراقها.
- وضع ضوابط لإستخدام الإنترنت والبريد الإلكترونى والهاتف المحمول.
- تحديد وتوثيق الإستخدام الأمثل للمعلومات وللأصول ومرافق المعلومات.
- وضع ضوابط لحماية أمن شبكة المعلومات لتسريب المعلومات.
- تبني إستراتيجية واضحة لتغيير الأنظمة والبرمجيات المطبقة بالوزارة التى تساعد على الحد من الفساد المالى والإدارى.
- معرفة طبيعة أنشطة الوزارة محل المراجعة وأهدافها وعملياتها الأساسية.
- معرفة القوانين واللوائح التى يتوجب على الوزارة الإلتزام بتطبيقها عند تطبيق نظم الأمن المعلوماتى.
- الإهتمام بالتأهيل العلمى والعملى للعاملين على تطبيق تقنيات الأمن المعلوماتى.
- إعتماد هيكل تنظيمي واضح ويحدد الجهة التشريعية والتنفيذية المطبقة.
- إنشاء جهاز مفوض للشفافية والمعلومات ومنحة الصلاحية الكافية.
- تحديث وإصدار الأنظمة والتشريعات ووضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الأمن المعلوماتى.
- نشر الوعى للعاملين وتعريفهم بأهمية تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى.
- وجود دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في تطبيق نظام الأمن المعلوماتى.
- إيجاد تنظيم فعال للمحافظة على البيانات والمعلومات من العبث والإتلاف.
- وجود نظام للمحاسبة : ويتطلب ذلك ما يلى :
  - قياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة التى تمارسها الوزارة.
  - توضيح عناصر الرقابة (مدخلات ومخرجات وأسلوب تشغيل العمليات).
  - تفعيل دور المحاسبة والمساءلة من قبل الإدارة والإشراف.

- إعتماد المعلوماتية وتطوير وضبط وسائل العقاب والجزاء.
- التسريع فى إجراءات التحقيق ومكافحة متهمى قضايا الفساد.

- دعم الإدارة العليا : ويتطلب ذلك ما يلى :
  - تحديد السياسات المتبعة للحد من الفساد المالى والإدارى.
  - توفير الدعم المادى والمصادر الفنية اللازمة لتطبيق الأمن المعلوماتى.
  - تهيئة وتوثيق وتوصيف الأفراد والمسئوليات والسلطات بوضوح.
  - إعتماد الجدارة والكفاءة فى إختيار المناصب.
  - توافر الفريق المدرب والمؤهل والقادر على القيام بتطبيق الأمن المعلوماتى.
- تطبيق نظم الرقابة الداخلية والتحقق من فعاليتها.
- رفع تقارير للإدارات العليا عن مدى التنفيذ للخطط الموضوعة.
- تتبع للأفعال غير القانونية التي لها تأثير على البيانات المالية والإدارية.
- توثيق البيانات والمعلومات المسجلة بالدفاتر والسجلات المالية والإدارية.
- التأكد من سلامة تطبيق الإجراءات المالية والإدارية للخطط والبرامج والأنشطة.
- تطوير الأساليب التى تتبعها الوزارة فى سبيل الإلتزام بالعمليات المالية والإدارية، من خلال:
  - سجلات محاسبية دقيقة ومنظمة يتم تحديثها أول بأول.
  - المحافظة على برامج الجودة بما يمكن من تقييم العمليات.
  - تحديث وتطوير إجراءات الرقابة المالية والإدارية.
  - التحقق من الكفاية الفنية والتعليم الملائم للتكنولوجيات التي يتم تنفيذها.
  - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متطورة.

الإستخلاصات :

في ضوء نتائج الدراسة توصل الباحث إلى الإستخلاصات التالية :

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه تطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة وفى إتجاه عدم تطبيق الأمن المعلوماتى.
٢- ضعف مستوى السياسات والإجراءات الأمنية المطبقة بوزارة الشباب والرياضة.
٣- ضعف القدرة على تنظيم أمن المعلومات بوزارة الشباب والرياضة.
٤- ضعف القدرة على إدارة أصول المعلومات بوزارة الشباب والرياضة.
٥- ضعف إدارة العمليات بوزارة الشباب والرياضة.

٦- قلة تطوير أنظمة المعلومات بوزارة الشباب والرياضة.
٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات أراء عينة الدراسة تجاه ممارسات الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.
٨- قلة الممارسات التى تقوم بها وزارة الشباب والرياضة للحد من الفساد المالى.
٩- هناك بعض الممارسات التى تقوم بها وزارة الشباب والرياضة للحد من الفساد الإدارى.
١٠-يسهم تطبيق الأمن المعلوماتى فى الحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة بنسبة مساهمة قدرها (٨٧,٦٥).
١١-الوصل إلى محددات تطبيق الأمن المعلوماتى للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.

التوصيات :

فى ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحث بما يلى :

١- تبنى تطبيق فكر الأمن المعلوماتى داخل وزارة الشباب والرياضة لما لها من دور فعال فى الحد من الفساد المالى والإدارى، مما يؤثر بشكل فاعل وكفء على المركز التنافسى للرياضة المصرية محلياً وإقليمياً ودولياً.
٢- عداد وتأهيل الكفاءات البشرية للتعامل مع نظم وأساليب الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة.
٣- تخصيص ميزانية كافية لتوفير البنية التحتية والبرمجيات والأدوات اللازمة لتطبيق الأمن المعلوماتى بوزارة الشباب والرياضة.
٤- وضع نظم إلزامية للحد من الفساد المالى والإدارى بوزارة الشباب والرياضة.
٥- إجراء دراسات مشابهة للإستفادة من الأمن المعلوماتى بالمنظمات الرياضية المختلفة.

((المراجـــــــــع))

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- **أحمد عبد الفتاح سالم (٢٠١٦):** تفعيل الإدارة الإلكترونية فى العمل الإدارى بالإتحادات الرياضية المصرية، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، المؤتمر العلمى الدولى الثالث (تحديات الرياضة بالوطن العربى- صناعة البطل الأولمبى)، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم، جامعة حلوان، أبريل.
٢- **أيمن محمد الزقازيقى (٢٠١٣):** مشاكل تطبيق تكنولوجيا المعلومات بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة بورسعيد، المجلة العلمية لعلوم الرياضة، كلية التربية الرياضية، جامعة بورسعيد.

٣- **بسمة إبراهيم حامد (٢٠١٦):** متطلبات نظم المعلومات والإتصالات لتحقيق الميزة التنافسية لإدارة النشاط الرياضى بجامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة الإسكندرية.

٤- **رسلان إبراهيم عبد الكريم (٢٠٠٦):** متطلبات إقامة نظام معلومات لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

٥- **سعد غالب ياسين (٢٠٠٦):** أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، الأردن.

٦- **سمير عبد اللطيف مصطفي (٢٠٢٢):** التنمية المستدامة والأمن المعلوماتي للأندية الرياضية في ظل مواجهة فيروس كورونا المستجد، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، العدد (٩٤)، الجزء الأول.

٧- **طارق فاروق الحصرى (٢٠١٦):** إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، رؤية مصر ٢٠٣٠: محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، مجلة الإدارة، القاهرة.

٨- **عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة (٢٠١٤):** دراسات متقدمة فى الرقابة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الدولية والأمريكية (مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات) دار التعليم الجامعى، الإسكندرية.

٩- **عفاف عبد المنعم درويش (٢٠٠٩):** تكنولوجيا إدارة المؤسسات الرياضية (المعلومات- إتخاذ القرار- الإتصال- التوثيق- المتابعة والرقابة- التعاملات)، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٠- **على عبد السلام عبد السلام (٢٠١٦):** قياس أثر حوكمة الشركات فى كشف الفساد المالى والإدارى (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١١- **عمرو مصطفى الشتيحى (٢٠٠٨):** حقيبة خرائط رقابية لتقييم الأداء الإدارى بالأندية الرياضية المصرية، المجلة العلمية لعلوم وفنون التربية البدنية والرياضية، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، ديسمبر.

١٢- **فيحاء عبد الخالق يحي، منهل مجيد أحمد (٢٠١٢):** تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالى والإدارى فى الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (٩٢).

١٣- **قيصر الفتلي (٢٠١١):** سبل الإرتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.

١٤- **محمد أحمد الرواشدة (٢٠١٧):** أثر نظم المعلومات الإدارية على تعزيز الشفافية لدى وزارة الشباب في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

١٥- **محمد مصطفى سليمان (٢٠٠٩):** دور حوكمة الشركات فى معالجة الفساد المالى والإدارى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٦- **مصطفى حسن حبشى (٢٠٠٨):** نموذج مقترح لإدارة نظم المعلومات فى بعض الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة الإسكندرية.

١٧- **نادية عبد الجبار الشريدة (٢٠١٠):** متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والإتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

18- Anne E, Egelston, (2012): Sustainable development: A history, edition Springer , New York, pp 83.

19- Dabic. M & Gonz ,M &Daim , U, (2015) : Unraveling The attitudes on entrepreneurial universities the case Croatian and Spanish universities , science direct technology in society , 4, pp 167-178.

20- Fernandez , g , Castillejo ,S. A. Bernaldo , M.O and Manzanero , A,M (2014): Education for of Sustainable ; State of the Art Barriers and Challenges , Higher Learning Research Communities , vol 4 (3),pp 1-9.

21- Hess T. & Benlian A. & Matt C. & Wiesbock F. (2016): Options for formulating a digital transformation strategy, MIS Quarterly Executives, 15, (2),pp 123-139.

22- Kuusisto, K., (2017): Organizational Effects of Digitalization: A Literature Review, International Journal Of Organization Theory And Behavior, Fall, 20, 3, PP 341-362.

23- Lappi, T.M., Aaltonen, K., and Kujala, J., (2019): Project Governance and Portfolio Management in Government Digitalization, Transforming Government: People, Process and Policy, 13, 2, pp 159-196.